تحرك عاجل

سجين رأي قيد المحاكمة يواجه تهمًا جديدة

لا تزال محاكمة سجين الرأي نبيل رجب جارية بسبب تعليقات نشرها على تويتر؛ حيث تكرر تأجيل موعد النطق بالحكم بناء على محاكمته، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016. كما يواجه محاكمة جديدة على إثر تهمٍ منفصلة تتعلق بمقابلات أجريت معه على التليفزيون. فقد يواجه السجن لمدة تصل إلى 18 عامًا، إذا ما أُدين في كلتا القضيتيْن.

مثُل مدافع حقوق الإنسان البارز وسجين الرأي **نبيل رجب** أمام "المحكمة الجنائية العليا"، بالعاصمة المنامة في 22 فبراير/شباط 2017، على خلفية تعليقات نشرها، وأعاد نشرها على تويتر. وتعلقت التعليقات حول الحرب في اليمن، ومزاعم تعذيب أثيرت في سجن جو، عقب اندلاع أعمال شغب داخل السجن في مارس/آذار 2015. وأثناء جلسة الاستماع، قامت المحكمة بتشغيل تسجيل فيديو، قدمه ضابط بـ"الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، كان أدلى بإفادته في الجلسة الماضية، التي انعقدت في اليوم السابق، بأن التسجيل يظهر اعتراف نبيل رجب بأنه من قام بكتابة التغريدات محل الإشكال. وتقرر استكمال المحاكمة في 22 مارس/آذار 2017.

وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمرت المحكمة بالإفراج عن نبيل رجب، خلال جلسة الاستماع للتهم المستندة إلى التغريدات. بيد أن السلطات رفضت الإفراج عنه، وعوضًا عن ذلك، أعادت اعتقاله على الفور، ووُضع قيد الاحتجاز على ذمة تحقيقٍ آخر بشأن مقابلات تلفزيونية أُجريت معه في 2015 و2016. ثم اتهمته النيابة العامة بـ"إذاعة أخبار كاذبة في مقابلات إعلامية"، التي بدأت على إثرها محاكمته في 23 يناير/كانون الثاني 2017. وفي 21 فبراير/شباط 2017، مثُل أمام "المحكمة الجنائية الصغرى" في جلسة الاستماع الثالثة. كما قوبلت طلبات محاميه بالإفراج عنه بالرفض. وتقرر انعقاد الجلسة المقبلة في 7 مارس/آذار 2017. وقد يواجه السجن لمدة تصل إلى 18 عامًا، في حالة إدانته في كلتا القضيتيْن. ولا يزال محتجزًا بمركز شرطة الرفاع الغربي، جنوب غربي المنامة.

كما يواجه نبيل رجب أيضًا تهمًا منفصلة، تتعلق بمقالتيْن كُتِبتا باسمه في صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر/أيلول 2016 و"لو موند" في ديسمبر/كانون الأول 2016. كما لا يزال قرار المنع من السفر الذي صدر منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ساريًا.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنكليزية أو العربية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب على الفور وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي، احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- دعوة السلطات إلى إلغاء قرار منع نبيل رجب من السفر؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات الانضمام إليها، وحرية التجمع.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

سمو الأمير راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر : @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الرابع عشر للتحرك العاجل UA 249/14. ولمزيد من المعلومات:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5085/2016/ar/

تحرك عاجل

سجين رأي قيد المحاكمة يواجه تهمًا جديدة

معلومات إضافية

نبيل رجب رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان.

في 12 يوليو/تموز 2016، بدأت محاكمته، بتهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية"، وجاءت هذه التهم على خلفية تعليقات نشرها، وأعاد نشرها على تويتر، تتعلق بالحرب في اليمن، وأُخرى تتعلق بمزاعم تعذيب أثيرت في سجن جو. وكان من المقرر أن تنطق المحكمة بالحكم في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إلا أن موعد النطق تأجل عدة مرات منذ ذلك الحين. ولايزال نبيل رجب ينكر جميع التهم.

وقام 15 من رجال الشرطة يرتدون ملابس مدنية بإعادة اعتقال نبيل رجب، في حوالي الساعة الخامسة فجرًا من يوم 13 يونيو/حزيران 2016، في منزله بقرية بني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، وذلك عقب تطويق شرطة مكافحة الشغب للحي. وبدون تقديم أي مبرر، أطلعوه على مذكرة باعتقاله ونقله إلى "الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، وأُخرى بتفتيش منزله. وفي 14 يونيو/حزيران 2016، اقتُيد إلى النيابة العامة، التي اتهمته بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة في مقابلات تليفزيونية من شأنها النيَل من هيبة واعتبار المملكة"، ثم احتُجز لمدة سبعة أيامٍ على ذمة التحقيق. وفي 21 يونيو/حزيران 2016، مُدت فترة احتجازه لسبعة أيامٍ إضافية. وعلم نبيل رجب بينما كان محتجزًا، في 22 يونيو/حزيران 2016، بأنه سيمثُل في محاكمة في 12 يوليو/تموز 2016، بسبب تعليقات نشرها على تويتر. ولم تُوجه له تهمة على خلفية المقابلات التليفزيونية التي أُجريت معه حتى 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، والتي على إثرها بدأت محاكمته في 23 يناير/كانون الثاني 2017.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، ووصف من خلالها الأوضاع في البحرين ومحاكمته؛ كما حث إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبته النيابة العامة، ثم اتهمته بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة المملكة" على خلفية مقاله. ولم يُحدد موعد بعد لمحاكمته على تلك التهمة. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة "لو موند". وبعد يومَيْن، استُجوب نبيل رجب بـ"الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، واتُهم بـ" بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها

النيل من مكانة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة"، ومحاولة تعريض العلاقات معها للخطر". ثم أُحيلت القضية إلى النيابة العامة.

وفي مايو/أيار 2014، أتم نبيل رجب حكمًا بالسجن لمدة عامَيْن في سجن جو، كان صدر بحقه، على إثر تهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012، "دون إخطار مسبق". كما صدر بحقه قرار بمنعه من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وقضى أيضًا جزءًا من فترة حكمٍ بسجنه لمدة ستة أشهر، خلال الفترة من إبريل/نيسان إلى يوليو/تموز 2015، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، المشمولة بالمادة 216 من "قانون العقوبات البحريني"، على خلفية نشره تغريدتيْن على تويتر في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وأُفرج عنه في 13 يوليو/تموز 2015، لدواعٍ صحية، بعدما مُنح عفو ملكي. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر الذي أُصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا أن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015، والذي لا يزال ساريًا حتى الآن.

ومنذ مايو/أيار 2016، كثَّفت البحرين حملتها القمعية للنيل من الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والتنقل، ولا سيما ضد المعارضة السياسية ومنتقدي السلطات.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 249/14 رقم الوثيقة: MDE 11/5776/2017 البحرين بتاريخ: 24 فبراير/شباط 2017